بيان من وزارة المالية

بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢ يَسُرَّ وزارة المالية إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٢، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك فيما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١:

١- الإيرادات العامة:

يُتَوَقَّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (٧٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبع مئة وخمسة وثلاثين مليار ريال بزيادة نسبتها (٥٦) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية منها (٩١) بالمئة تقريباً تمثل إيرادات بترولية.

٢- المصروفات العامة:

يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (٦٢٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وستة وعشرين ملياراً وخمس مئة مليون ريال بزيادة مقدارها (٨٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وثمانون ملياراً وخمس مئة مليون ريال، أي بنسبة زيادة تبلغ (١٦) بالمئة عمَّا صدرت به الميزانية، وبذلك يكون الفائض في الميزانية (١٠٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثمانية مليارات وخمس مئة مليون ريال. ولا تَشمل المصروفات ما يَخُص مشاريع البرنامج الإضافي المُمَوَّلَة من فائض إيرادات الميزانية والتي يُقَدَّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (١٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية عشر ملياراً

وخمس مئة مليون ريال حيث أنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشمل هذه الزيادة في المصروفات ما سيصرف من رواتب وبدلات ومكافآت للموظفين ومكافآت الطلبة ونفقات تقاعدية وما في حكمها للشهر الثالث عشر (محرم ١٤٣٢هـ)، وما استجد خلال العام المالي من مصروفات وتشمل دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ونفقات عسكرية وأمنية وأخرى، والبدلات الجديدة التي تقررت لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والالتزامات التي ترتبت نتيجة زيادة رواتب العسكريين، ومكافآت نهاية الخدمة، وزيادة القبول في الجامعات والإبتعاث الخارجي.

وقد بلغ عدد العقود التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة (٢٤٦٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (١٨٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة واثنين وثمانين ملياراً وخمس مئة مليون ريال مقارنة بمبلغ (١٤٥,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وأربعين ملياراً وأربع مئة مليون ريال في العام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٠ بزيادة نسبتها (٢٦) بالمئة، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية.

٣- الدَّين العام:

سينخفض حجم الدَّين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) إلى ما يقارب (١٦٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وسبعة وستين مليار ريال ويُمَثِّل ما نسبته (١٠,٢) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع

لعام ٢٠١٠م مقارنة بمبلغ (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وخمسة وعشرين مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) يُمَثِّل ما نسبته (١٦) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩م.

ثانياً : الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٢:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢:

١- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وأربعين مليار ريال.

٢- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وثمانين مليار ريال.

٣- قَدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعين مليار ريال، ويمثل هذا العجز ما نسبته (٢,٥) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م).

ثالثاً : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢:

استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٢ على المشاريع التنموية التي تعزز استمرارية النمو والتنمية طويلة الأجل وبالتالي زيادة الفرص الوظيفية للمواطنين بمشيئة الله، حيث وزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكِّزَ فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٢٥٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وستة وخمسين مليار ريال. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من إعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

١ ـ قطاع التعليم والتدريب:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسين مليار ريال ويمثل حوالي (٢٦) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة نسبتها (٨) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات ريال خاصة من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الإستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء (٦١٠) ست مئة وعشر مدارس جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها أكثر من (٣٢٠٠) ثلاثة آلاف ومئتي مدرسة، والمدارس التي تم استلامها خلال هذا العام وعددها حوالي (٦٠٠) ست مئة مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة

لـ (٢٠٠٠) ألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مباني إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية مشاريع لاستكمال إنشاء المدن الجامعية في عدد من الجامعات تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها أكثر من (٩،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) تسعة مليارات ريال، كما تم اعتماد النفقات اللازمة لافتتاح عشر كليات جديدة.

كما يجري حالياً تنفيذ مساكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات تبلغ قيمتها حوالي (٨،٩٠٠،٠٠٠،٠٠٠) ثمانية مليارات وتسع مئة مليون ريال.

وسوف يستمر العمل ببرنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي (المرحلة الأولى والثانية)، إضافة لما صدرت به التوجيهات الملكية الكريمة بضم بعض الدارسين على حسابهم الخاص للبعثة. وسيصل إجمالي ما سيتم صرفه على برامج الإبتعاث خلال العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢ إلى أكثر من (١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) إثني عشر مليار ريال.

كما تم في مجال التدريب التقني والمهني اعتماد تكاليف إنشاء كليات ومعاهد جديدة وافتتاح وتشغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليا للبنات لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

٢ ـ الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (٦٨,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وستين ملياراً

وسبع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١٢) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (١٢) اثني عشر مستشفىً جديداً، ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية لـ (٤) أربعة مستشفيات، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية.

ويجري حالياً تنفيذ (١٢٠) مئة وعشرون مستشفىً جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريريه تبلغ حوالي (٢٦،٧٠٠) ستة وعشرون ألفاً وسبع مئة سرير.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومباني لمكاتب العمل، ودعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة، والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي. ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ إلى حوالي (١٨,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية عشر ملياراً وثمان مئة مليون ريال.

٣ ـ الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٢٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وعشرين ملياراً وخمس مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١، منها ما يزيد عن (٣,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات ومئتين وخمسون مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات. .

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الإختناقات المرورية، إضافة لإستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطيء البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

٤- النقل والاتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والإتصالات حوالي (٢٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ملياراً ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها (٥) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق والموانيء والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها ما يزيد عن (٢٩،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) تسعة وعشرين مليار ريال، حيث شملت الميزانية تطوير مرافق الكهرباء وإنشاء أرصفة في بعض الموانئ، وتطوير مطار الملك عبدالعزيز بجدة وأربع مطارات إقليمية، إضافة لاعتماد مشاريع جديدة لتنفيذ طرق سريعة ومزدوجة ومفردة مجموع أطوالها (٦،٦٠٠) ستة آلاف وست مئة كيلو متر تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها ما يقارب (١١،٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠) إحدى عشر ملياراً وثلاث مئة مليون ريال، منها الطريق الدائري الثالث بالمدينة المنورة (المرحلة الخامسة)، واستكمال طريق القصيم/مكة المكرمة المباشر، وطريق تبوك/المدينة المنورة السريع، وطريق حائل/الزبيرة/حفر الباطن المباشر، والمرحلة الأولى من الطريق الساحلي السريع جازان/الموسم/الطوال، والطريق الذي يربط الباحة بطريق الرياض/الرين/بيشة، واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٢،١٠٠) ألفين ومئة كيلو متر، إضافة إلى ما يقارب (٣٠،٢٠٠) ثلاثين ألفاً ومئتي كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة من أبرزها الطريق الدائري الثاني بمكة المكرمة (المرحلة الثانية)، واستكمال الطريق المؤدي إلى المنفذ الحدودي مع سلطنة عمان، واستكمال تحويل طريق جدة/جازان الساحلي إلى طريق سريع.

٥ ـ المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى

حوالي (٥٠,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسين ملياراً وثمان مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١٠) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وإنشاء محطة تحليه الشقيق (المرحلة الثالثة)، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء، والمصروفات التأسيسية والتشغيلية والدراسات وإنشاء مباني لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة .

ولغرض زيادة الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الزور للصناعات التعدينية فقد تضمنت الميزانية مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع القائمة تبلغ قيمتها التقديرية أكثر من (٦،٣٥٠،٠٠٠،٠٠٠) ستة مليارات وثلاث مئة وخمسين مليون ريال لتجهيز البنية التحتية في (الجبيل، وينبع) للصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى. كما تضمنت الميزانية مشاريع لتجهيز البنية التحتية والطرق للصناعات التعدينية برأس الزور.

٦ ـ صناديق التنمية المتخصصه وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى برامج الإستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، وستساهم هذه القروض ـ بإذن الله ـ في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقَدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والإدخار، وصندوق التنمية الزراعية وصندوق الإستثمارات العامة وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ أكثر من (٤١٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وأربعة عشر ملياراً وثلاث مئة مليون ريال، ويُتَوَقَّع أن يصل ما يتم صرفه من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٢ إلى أكثر من (٤٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وأربعين مليار ريال.

ومع تزايد الإهتمام والدعم الحكومي لقطاعي التعليم الأهلي والخدمات الصحية الأهلية وتنميتهما بلغت القروض الحكومية المقدمة لهما حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ (٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وست مليون ريال، وسيستمر البرنامج بدعم هذه المشاريع.

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ حوالي (١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة عشر مليار ريال.

٧- قطاعات أخرى:

أ- استمرار تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء البالغة تكاليفه (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات ريال.

ب- الإستمرار في تنفيذ "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية" التي تصل تكاليفها إلى أكثر من (٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية مليارات وثلاث مئة مليون ريال، وسوف يؤدي تنفيذها - بإذن

الله - إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

ج- الاستمرار في الإنفاق على"المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ بتكاليف بلغت (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات ريال والذي يعد أهم روافد "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات". وقد أسهم ذلك في تقدم المملكة في ترتيبها على الصعيد الدولي بمقدار (٤٧) مرتبة بدون أي تراجع وذلك في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الالكترونية الحكومية منذ صدوره في عام ٢٠٠٣م. وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي بدأت بالتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية (١٥٦) جهة، كما بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً من خلال البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية ومواقع الجهات الحكومية (١٠٠٠) خدمة الكترونية رئيسية وفرعية تقدم من (١٢٦) جهازاً حكومياً. وفيما يتعلق بتطبيق السداد الالكتروني لجميع الرسوم الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢ (١٦) جهة ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (١٠٠) جهة منها (٥٥) جهة حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣١/١٢/٣٠هـ ما يقارب (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليار ريال. كما بدأ صندوق الخدمة الشاملة للاتصالات بتنفيذ مشاريع "سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات" بهدف الإسراع في تغطية خدمات الاتصالات في جميع المناطق.

رابعاً : تطورات الاقتصاد الوطني:

١ ـ الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف وست مئة وثلاثين مليار ريال بالأسعار الجارية بنمو نسبته (١٦,٦) بالمئة مقارنة بقيمته في العام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) وذلك نتيجة نمو القطاع البترولي بنسبة (٢٥) بالمئة. أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (٩,٢) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٥,٧) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٥,٣) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٣,٨) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي نمواً نسبته (٢,١) بالمئة، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي (٤,٤) بالمئة حيث يُتَوَقَّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٥,٩) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٣,٧) بالمئة بحيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤٧,٨) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الإقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٥) بالمئة، وفي نشاط الإتصالات والنقل والتخزين (٥,٦) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٦) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٣,٧) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤,٤) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (١,٤) بالمئة.

٢ ـ المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسى لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) نسبته (٣,٧) بالمئة عمَّا كان عليه في عام ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمَّا مُعامل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس التضخم على مستوى الإقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد إرتفاعاً نسبته (١,٥) بالمئة في عام ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

٣ ـ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) (٨٨٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مئة وستة وثمانين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال بزيادة نسبتها نسبته (٢٣) بالمئة عن العام المالي السابق. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالى (١٢٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وأربعة وعشرين ملياراً ومئتى مليون ريال بزيادة نسبتها (١٤) بالمئة عن العام المالي السابق، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٤) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمَّا الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ فى العام نفسه (٣٢٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وستة وعشرين ملياراً ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها (٠,٧) بالمئة عن العام السابق.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره

(٥٥٧,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وسبعة وخمسين ملياراً وتسع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٤١,٤) بالمئة عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية والنمو المتواضع للواردات السلعية.

أمَّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٢٦٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وستون ملياراً وتسع مئة مليون ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) مقارنة بفائض مقداره (٧٨,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وسبعون ملياراً وست مئة مليون ريال للعام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م) بزيادة نسبتها (٣٢) بالمئة.

٤ ـ التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) نمواً نسبته (١,٢) بالمئة مقارنة بنمو نسبته (٨) بالمئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩م). كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (٠,٥) بالمئة ، أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ (٣,٢) بالمئة مقارنة بالعام الماضي. وارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (٦,٢) بالمئة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (١٠,٧) بالمئة لتصل إلى

(١٨١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وواحد وثمانين ملياراً ومئة مليون ريال.

٥- السوق المالية:

اتخذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي الحالي ١٤٣٢/١٤٣١ (٢٠١٠م) عدداً من الخطوات نحو تنظيم طرح وتداول الأوراق المالية وتطويرها وتعزيز ثقة المستثمرين وتوفير المزيد من العدالة والشفافية والإفصاح في معاملات الأوراق المالية.

فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية للسوق المالية والارتقاء بها أصدر مجلس الهيئة تعديلاً للائحة حوكمة الشركات وضوابط استثمارات الشركات في السوق المالية. وفي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص والقنوات الاستثمارية وافقت الهيئة على طرح جزء من أسهم (٩) تسع شركات للاكتتاب العام بمبلغ يزيد عن (٣,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات وثمان مئة مليون ريال، ورخصت لـ (٢٨) صندوقاً إستثمارياً.

كما أصدرت الهيئة تراخيص لـ (٤) شركات جديدة لمزاولة أعمال الأوراق المالية المختلفة ليرتفع بذلك العدد الإجمالي المرخص له إلى (٩٤) شركة.

واستمرت الهيئة في تنمية الوعي الإستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية حيث أقيمت حملات توعوية ونشر وتقديم مواد ومطويات تحذر ممَّا يعد من أنواع التلاعب والتضليل.

٦ ـ تطورات أخرى:

أ- صدور توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ باستمرار صرف بدل غلاء المعيشة

بنسبة (١٥%) منسوبة إلى راتب الدرجة التي يشغلها الموظف ابتداءً من ١ محرم ١٤٣٢هـ.

ب- أثنى تقرير صندوق النقد الدولي لعام (٢٠١٠م) مرة أخرى على سياسة المملكة المالية والنقدية التي أسهمت بتخفيف تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاد المملكة، والتقييم الإيجابي لمتانة وسلامة النظام المصرفي ولدور مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة بتوفير الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإستراتيجية الحكومة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد والاستثمار في الطاقة المتجددة . وتأييد الصندوق سياسة سعر الصرف للريال السعودي ، وتنويهه بالتقدم الذي أحرزته المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أشاد أعضاء مجلس الصندوق بالدور القيادي الذي تقوم به المملكة في تحقيق استقرار أسواق النفط واستمرارها في تنفيذ الخطط الموضوعة لتوسيع طاقتها الإنتاجية.

ج- تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام (٢٠١١م) تصنيف المملكة في المرتبة (١١) الحادية عشرة من بين (١٨٣) مئة وثلاثة وثمانين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار بها متقدمة من المركز (١٣) الثالث عشر الذي حققته في عام (٢٠١٠م).

د- الموافقة وبدء التنفيذ لخطة التنمية التاسعة للفترة من ١٤٣٢/١٤٣١ - ١٤٣٦/١٤٣٥.

هـ - بناءاً على التوجيهات الملكية الكريمة تم إعفاء حوالي (٣٣,٠٠٠) ثلاثة وثلاثين ألف مقترض من صندوق التنمية العقارية والبنك السعودي للتسليف والإدخار من القروض بسبب الوفاة أو بعد دراسة أوضاعهم المادية وقد بلغت قيمة القروض المعفاة أكثر من (٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة مليارات ريال.

و- تمت الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل إنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، وتنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات، ونظام الصندوق الخيري الاجتماعي، و إنشاء هيئة عامة للأوقاف، و إنشاء جمعية أهلية (غير حكومية) باسم " الجمعية السعودية للجودة "، وإنشاء المركز السعودي لكفاءة الطاقة، وصدور اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال، وقرار مجلس الوزراء بإلغاء شرط تملك الأرض عند التقديم لطلب قرض من صندوق التنمية العقارية وتوحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق المملكة، وقرار مجلس الوزراء بمنح الشركة السعودية للكهرباء قرضاً حسناً بمبلغ (خمسة عشر مليار ريال) لمدة (خمس وعشرين) سنة.

وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمنِ والإستقرار.